



qatar

FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

الجريمة المالية: رؤية للشرق الأوسط

6 ديسمبر 2006

الشرق الأوسط: منطقة متنوعة

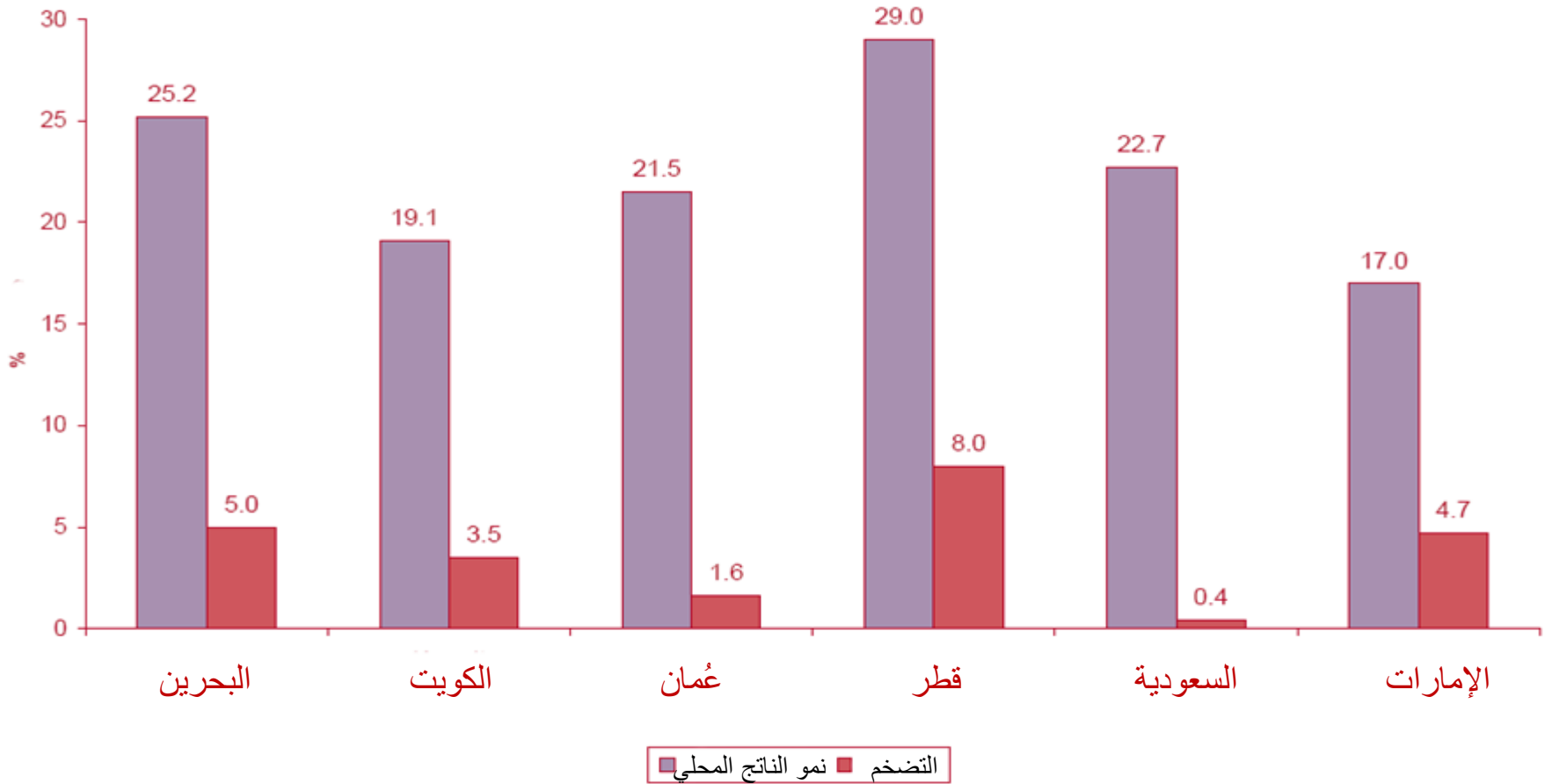


الاتجاهات الحديثة

- رأسمال متراكم بقيمة تريليوني دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط
- استثمار رأس المال في الخارج
- إعادة استثمار رأس المال المنتج إقليمياً
- تدفقات ضخمة لرؤوس أموال تمويل المشاريع
- إعادة رأسمال الاستثمارات في الخارج
- الاستثمار في حقوق المساهمين الخاصة
- أصول سائلة بقيمة 750 مليار دولار أمريكي

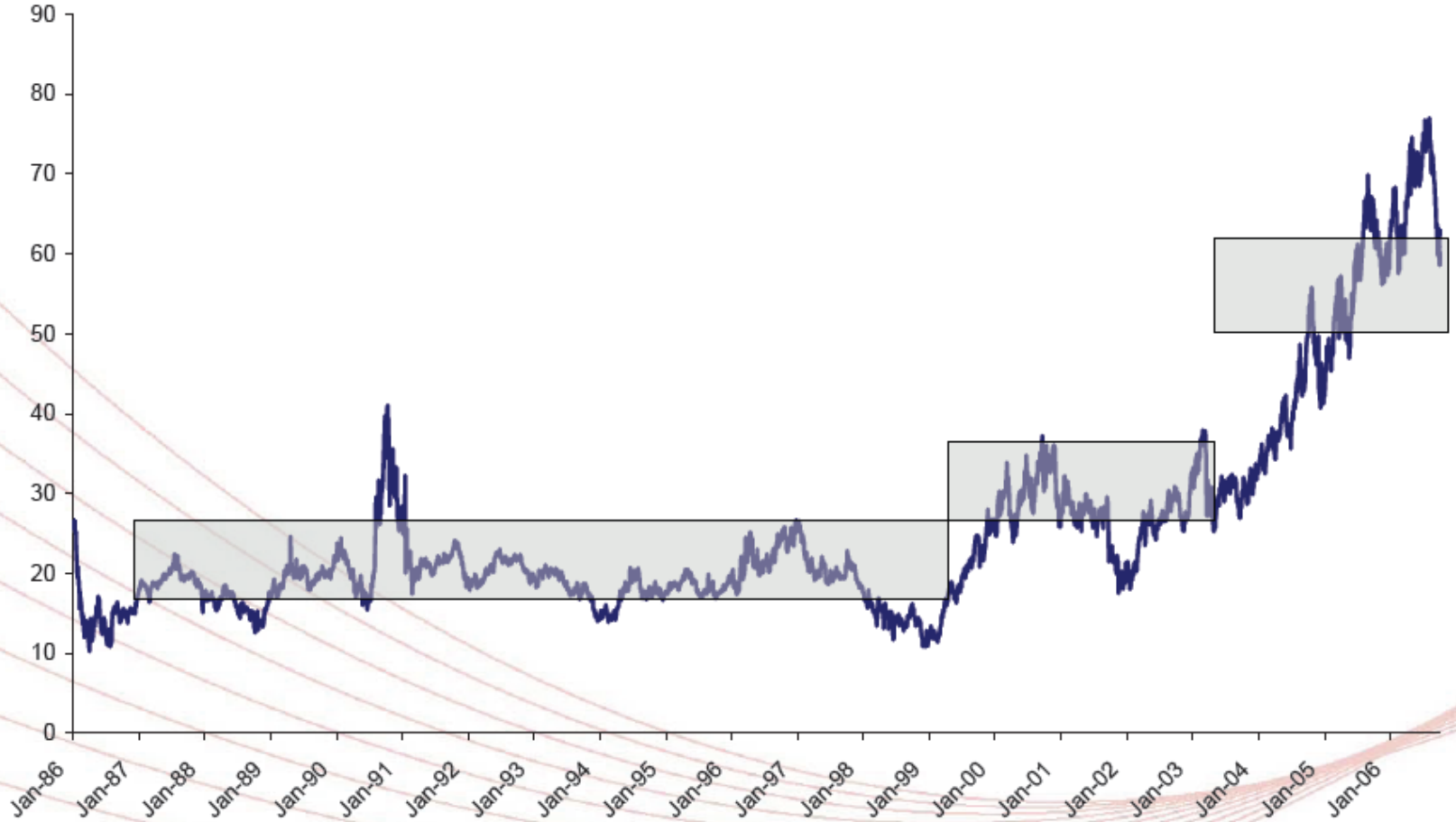
النمو في دول مجلس التعاون الخليجي

نمو الناتج الإجمالي المحلي والتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (2005)



أسعار النفط، 1986 - 2006

الفرضية: سيكون العام 2007 العام الذي يحدّد قيمة 50 دولاراً كسعر ثابت طويل الأمد لأسعار النفط



تدفقات رأس المال

في حال ظلت احتياطات النفط تُباع مقابل 50 د.أ. للبرميل الواحد، تكون العائدات على الشكل التالي:

- 13 تريليون د.أ. للسعودية
- 24 تريليون د.أ. لمجلس التعاون الخليجي
- 38.5 تريليون د.أ. لأوبك الشرق الأوسط

تدفقات رأس المال

- فوائض الحسابات الحالية 2005-2007:
- مجلس التعاون الخليجي: 585 مليار د.أ.
- الصين: 521 مليار د.أ.
- اليابان: 437 مليار د.أ.
- تنمو الأصول الأجنبية الرسمية لمجلس التعاون الخليجي بأكثر من 150 مليار د.أ. في السنة
- سيشتري الدولار النفطي أصولاً أجنبية بقيمة 450 مليار د.أ. في العامين 2006-2007 (المعهد الدولي للعلوم المالية)

آثار تدفقات الدولار النفطي

- يصبح مجلس التعاون الخليجي أحد أهم المستثمرين في العالم
- يتمتع مجلس التعاون الخليجي بنمو استثنائي للنتاج المحلي الإجمالي
- التحيز الداخلي الى الاستثمار يولد ازدهاراً ضخماً في المشاريع والاستثمار
- على خلاف الشرق الأقصى، يحدث اندفاع في الواردات إلى مجلس التعاون الخليجي نتيجة الإنفاق على الاستهلاك الشخصي

استخدام السيولة – آثار الخدمات المالية

- تطوير قطاع خدمات مالية إقليمي
- تطوير أسواق رأس المال
- مجلس التعاون الخليجي – محور مالي إقليمي
 - سوق مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2008
 - توحيد الجمارك، التحرك الحر للمواطنين
 - عملة مشتركة في العام 2010

ما الذي نواجهه بالضبط؟

- ”من المعروف أن هناك المعلوم المعروف؛ وهي الأمور التي نعلم أننا نعرفها. وهناك غير المعلوم المعروف؛ وهي الأمور التي نعلم أننا لا نعرفها. وهناك أيضاً غير المعلوم المجهول؛ وهي الأمور التي لا نعلم أننا نجهلها.“

• المعلوم المعروف

- عدم توفر المعلومات، والبيانات، والمقاييس، على المستوى الإقليمي أو على مستوى الدولة، حول درجة نشاط الجريمة المالي ونطاقه وطبيعته.

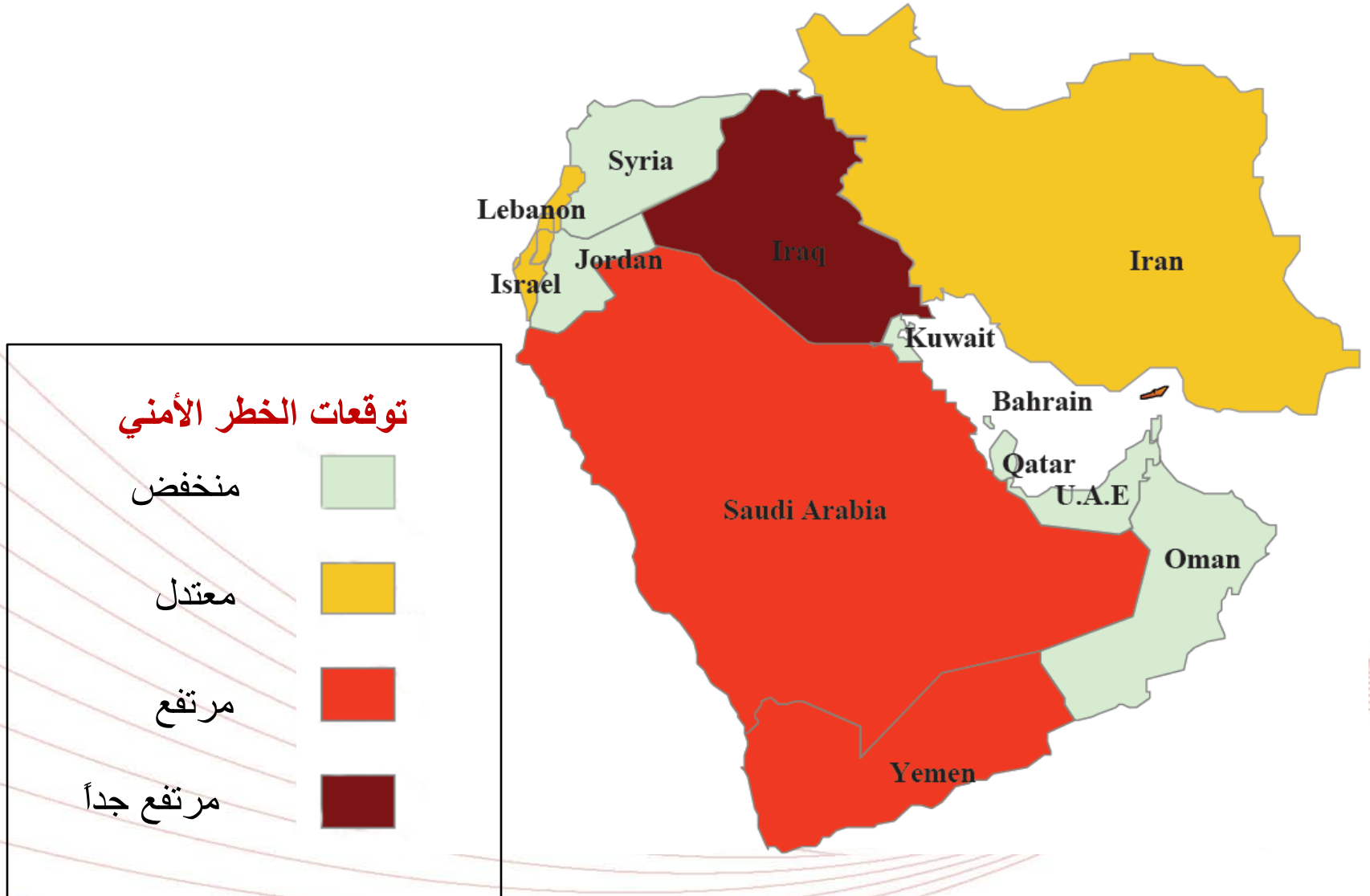
ما الذي سنواجهه فعلاً؟

- لماذا لا نعلم؟
 - عدم توافر استراتيجية متكاملة لمكافحة الجريمة المالية على مستوى الدولة
 - عدم توافر استراتيجية متكاملة لمكافحة الجريمة المالية على المستوى الإقليمي
 - ثقافة السرية ضمن المؤسسات المالية والحكومات
 - عدم مشاركة المعلومات بين المؤسسات وبين المؤسسات والحكومات
 - نقص في نزاهة البيانات وجمع البيانات
- عدم الإبلاغ عن الجريمة المالية إلى السلطات الحكومية
 - عدم نشر دراسات أو إحصاءات عن الجريمة المالية
 - عدم توافر الخبرة أو التدريب المناسب لمكافحة الجريمة المالية، على مستوى القطاع والدولة

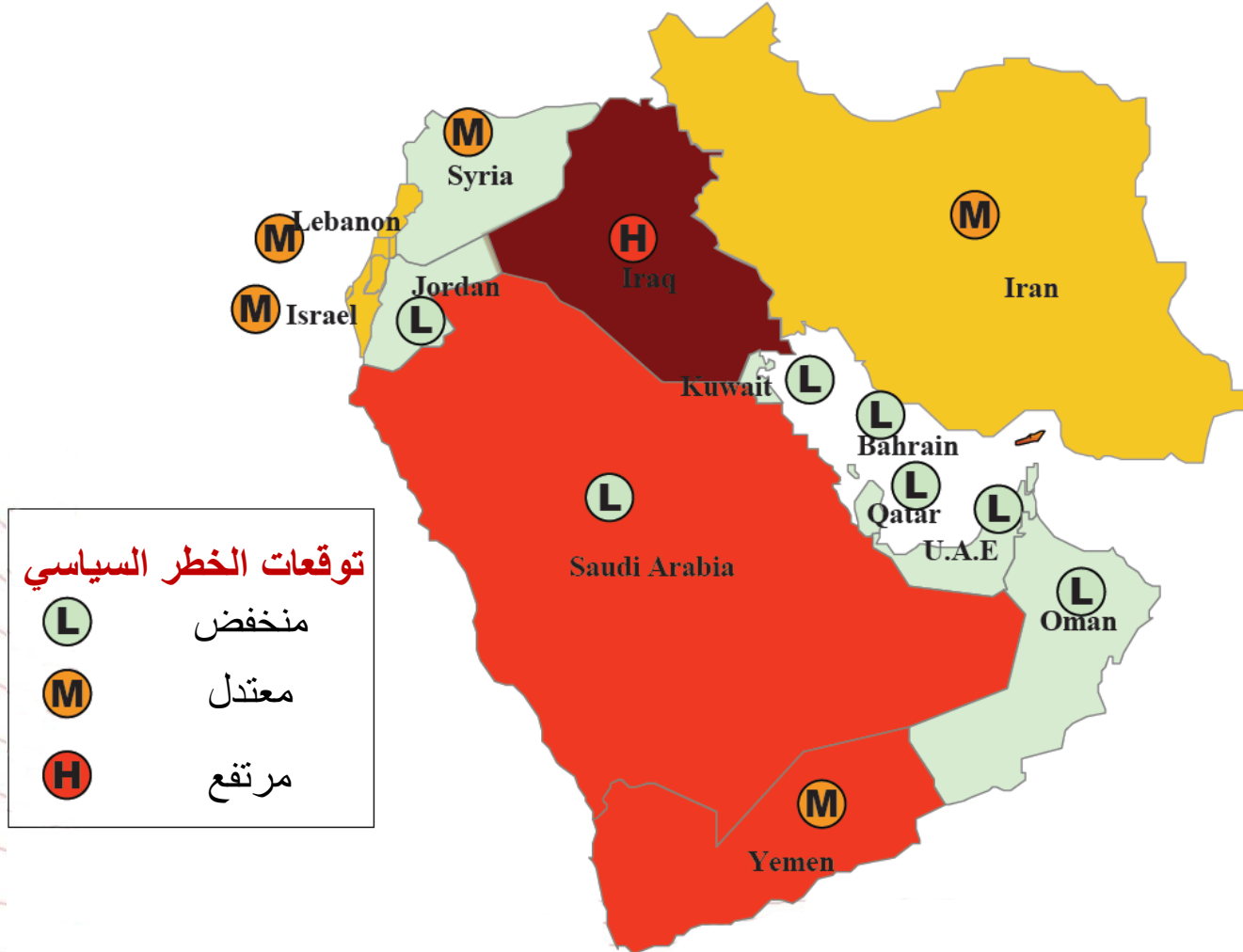
المعلوم المعروف

- فرص الجريمة المالية: كل الأمور تشير إلى بيئة جاهزة للاستغلال
- تحديات ملحوظة ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي
- صعوبات متأصلة في تطوير استراتيجية متكاملة وفعالة ضد الجريمة المالية
- غالباً ما تكون الحوافز الطبيعية للسلوك الممتثل غير موجودة

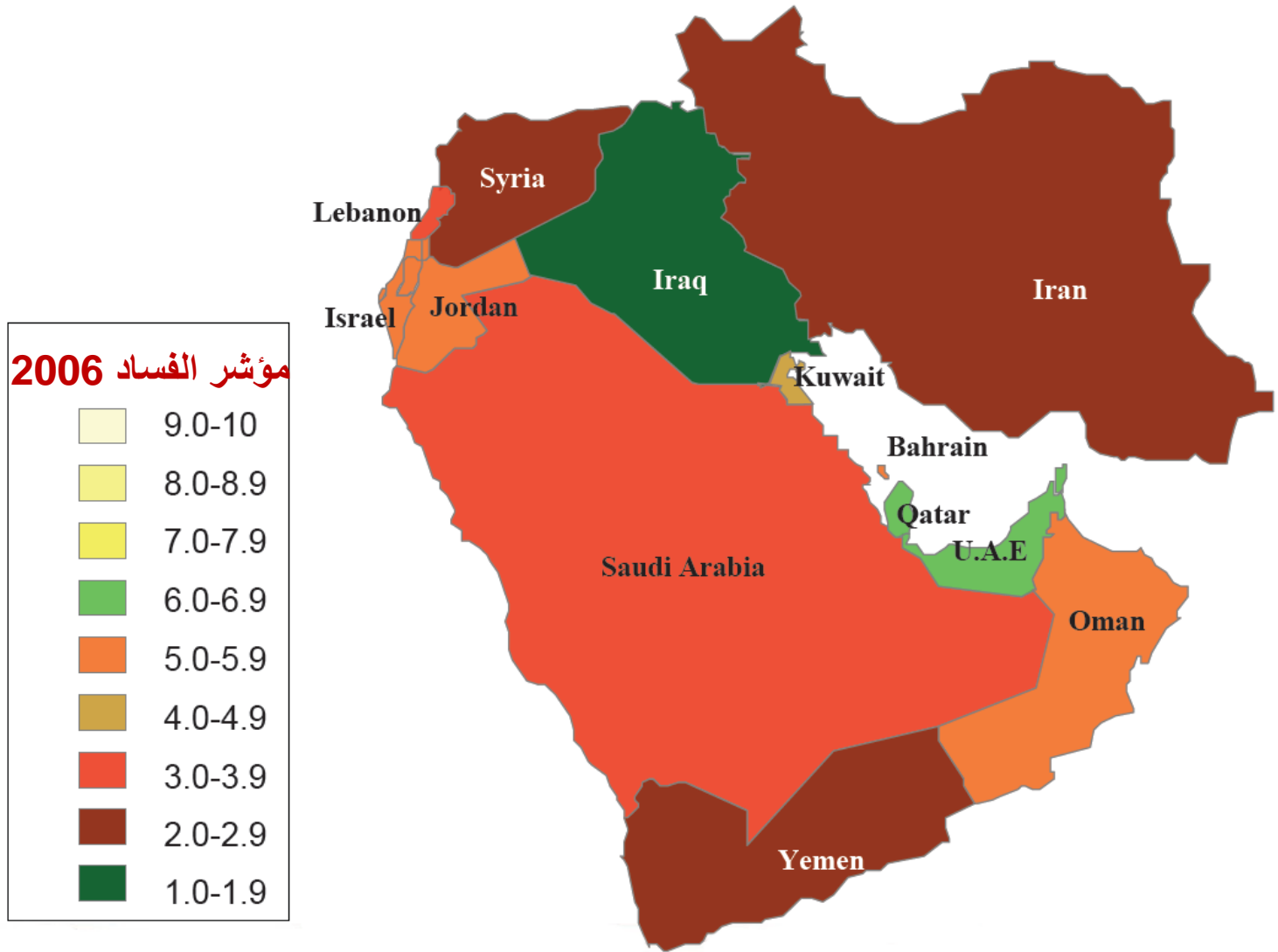
الشرق الأوسط: الخطر الأمني



الشرق الأوسط: الخطر السياسي



الشرق الأوسط: مؤشر الفساد



مؤشر تصورات الفساد 2006 (الشفافية العالمية)

• تصنيفات مجلس التعاون الخليجي	
– ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة هو 31 (من أصل 163)	نطاق مؤشر الفساد هو 6.2 (من أصل 10)
– قطر	ترتيب الدولة 31
– مؤشر الفساد 6.0	
– عمان	ترتيب الدولة 5.4
– مؤشر الفساد 5.4	
– الكويت	ترتيب الدولة 46
– مؤشر الفساد 4.8	
– السعودية	ترتيب الدولة 70
– مؤشر الفساد 3.3	
• غيرها من دول الشرق الأوسط	
– سوريا	ترتيب الدولة 93
– مؤشر الفساد 2.9	
– إيران	ترتيب الدولة 105
– مؤشر الفساد 2.7	
– اليمن	ترتيب الدولة 111
– مؤشر الفساد 2.6	
– العراق	ترتيب الدولة 160
– مؤشر الفساد 1.9	

تطبيق استراتيجية فعالة ضد الجريمة المالية - العوائق

- العوائق البنوية
- عدم وجود مقارنة إقليمية حالية
- سيولة فائضة
- الاقتصاد القائم على مقولة النقد هو الملك وشركات تحويل النقد وأنظمة التحويل البديلة
- قلق عارم حول ممارسات الفساد
- نقص في تنظيم المؤسسات المالية وأسواق رأس المال
- عدم شفافية أسواق رأس المال ونقص في ثقافة الملكية
- قصور في الحوكمة المؤسسية
- نقص في توافر المحاسبة المالية المقياسية وفي متطلبات الإبلاغ

تطبيق استراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة المالية – العناصر المفقودة

- عدم توافر حماية المستهلك
- عدم توافر وكالات الائتمان/ التصنيف
- عدم توافر صحافة مالية فعالة
- قصور في إنفاذ القواعد واللوائح
- عدم توافر المهارات المناسبة لمكافحة الجريمة المالية

التطورات الإيجابية – ماذا تفعل قطر؟

- تطوير مركز قطر للمال بناء على أعلى المعايير العالمية
- تطبيق تدابير لمكافحة الجريمة المالية
- علاقات مركز قطر للمال مع القوانين الجنائية المحلية القطرية لمكافحة الجريمة المالية
- دور جهات الإشراف الوطنية في قطر
- مشاركة قطر الدولية في الحرب ضد الجريمة المالية
- الالتزام السياسي القوي بالإصلاح والانفاذ

قطر – برنامج تحليل القطاع المالي

- زيارة برنامج تحليل القطاع المالي في يناير 2007
- أجابت هيئة تنظيم مركز قطر للمال ومصرف قطر المركزي على استبيان تقييم برنامج تحليل القطاع المالي
- الفصل الثامن من برنامج تحليل القطاع المالي – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المبادرات المالية والتطورات التي تؤثر على الجريمة المالية

- إنشاء مجموعة العمل المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- نمو الهيئات التنظيمية المستقلة في المنطقة
- تحسين الحوكمة المؤسسية
- زيادة الشفافية في أسواق رأس المال
- تأثير العولمة
- زيادة الديمقراطية الإقليمية
- توفير المزيد من المساحة للتشريع الأمريكي
- سوق مشتركة وعملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي

”لن أقول إنه يمكن توقع المستقبل أكثر من الماضي. أعتقد أنه لم يكن توقع الماضي عندما بدأ.“

- التزمت قطر وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بمكافحة الجريمة المالية
- تحافظ هيئة تنظيم مركز قطر للمال على تدابير متكافئة جداً لمكافحة الجريمة المالية
- ينبغي إجراء الكثير من العمل على صعيد الدولة والمنطقة
- يتم إحراز بعض التقدم في العديد من مناطق الاختصاص
- لا يمكن الإغفال عن الإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي